الشبهات التاريخية والنقدية
حول حجية السنَّة النبوية والردود عليها

The Historical and Critical Doubts about the Authority of the Prophetic Sunnah and Responses to Them

إعداد

د. سمير الجلول

الأستاذ المساعد في كلية الدعوة - لبنان

(Dr. Samir Al-Jaloul - Assistant Professor at the College of Da'wah - Lebanon)

905380555410+

sameeraboyaman@gmail.com

ملخص البحث

إن الدفاع عن حجية السنة النبوية يمثل ركيزة أساسية في صيانة العقيدة الإسلامية وحفظ هويتها. فالسنة النبوية، بوصفها مصدراً ثانياً للتشريع الإسلامي، تتكامل مع القرآن الكريم في بناء منظومة العقائد والأحكام. لذا، فإن دراسة الشبهات الموجهة إليها وتفنيدها ليس مجرد واجب ديني، بل هو ضرورة معرفية تهدف إلى ترسيخ قواعد العقيدة وتحصينها ضد الشوائب. كما أن فهم السنة النبوية بشكل صحيح يساهم في بناء شخصية المسلم المتوازنة، ويؤهله للحوار البناء مع الآخرين، والدفاع عن قيم دينه في مواجهة التيارات المتطرفة والأفكار المنحرفة.

فجاء هذا البحث ليقوم بمهمة جرد للشبهات التاريخية حول حجية السنة النبوية ويقدم الردود العلمية عليها، ومن المتوقع أن يأتي البحث بمقدمة وتمهيد، وأربعة مباحث وخاتمة، التمهيد: يعرف معنى الشبهة، والمبحث الأول يناقش: شبهة وجود التعارض بين السنة النبوية والعقل، والمبحث الثاني: يرد على شبهة حجية الخبر الواحد، في حين سيكون المبحث الثالث للرد على شبهة تدوين السنة، والمبحث الرابع: شبهة السنة ليست وحياً.

وللوصول للفائدة المرجوة لهذا البحث، لا بد من استخدام المنهج الاستقرائي، في تتبع أهم الشبهات المعروضة في هذا السياق، ثم استخدام المنهج التصويري في عرض الشبهة، وتحديد ملامحها، لتكون واضحة للجميع، ومن ثم استخدام المنهج النقدي، في بيان الرد على تلم الشبهات المثارة.

ومن المتوقع أن يصل البحث في النهاية إلى عدة نتائج منها: إن تقديم أدلة قوية على حجية السنة النبوية، يساهم في تعزيز إيمان المسلمين بأساسيات دينهم وتحصينهم ضد الشبهات. وتحديد أهم الشبهات التي تواجه السنة النبوية من خلال دراسة معمقة وتقديم الردود العلمية عليها.

الكلمات المفتاحية: (حجية، السنة النبوية، الشبهات التاريخية، الردود).

Abstract:

Defending the authority of the Prophetic Sunnah represents a cornerstone in preserving the Islamic creed and safeguarding its identity. As the second source of Islamic legislation, the Sunnah complements the Qur'an in constructing a framework of beliefs and rulings. Thus, studying and refuting the doubts raised against it is not merely a religious duty but also an intellectual necessity aimed at strengthening the foundations of faith and protecting it from distortions. Moreover, a correct understanding of the Prophetic Sunnah contributes to building a balanced Muslim personality, equipping individuals for constructive dialogue with others, and defending the values of their religion in the face of extremist currents and deviant ideas.

This study aims to inventory the historical doubts concerning the authority of the Prophetic Sunnah and provide scholarly responses to them. The research is expected to consist of an introduction, a preface, four chapters, and a conclusion.

- The preface: Defines the concept of doubt.
- Chapter One: Discusses the alleged contradiction between the Sunnah and reason.
- Chapter Two: Responds to the doubt regarding the authority of solitary reports.
- Chapter Three: Addresses the argument against the documentation of the Sunnah.
- Chapter Four: Counters the claim that the Sunnah is not divinely inspired.

To achieve the desired benefits, the research will employ the inductive method to track the most prominent doubts in this context, the descriptive method to clearly outline these doubts, and the critical method to provide responses to the raised arguments.

The research is expected to reach several conclusions, including:

- Presenting strong evidence for the authority of the Prophetic Sunnah helps strengthen Muslims' faith in the fundamentals of their religion and protects them against doubts.
- Identifying the main doubts facing the Prophetic Sunnah through an in-depth

Keywords: Authority, Prophetic Sunnah, Historical Doubts, Responses.

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدًا، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من سنن الله في الكون سنة التدافع بين الأضداد؛ بين الخير والشر، بين الحق والباطل، قال تعالى: {وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ} [البقرة: ٢٥١]، {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ} [الحج٤٠]. وعندما صدع النَّبِيّ عليه السلام بالدعوة إلى التوحيد وعبادة الله وحده فأضاء قلوب الموحدين، ونّوَّرَ أبصار السالكين، فكان الكفر يأبى إلا الظلمة فأمر أتباعه بمحاربة أهل الحق، فكان التدافع الذي نراه، فقيّد الله لهذا الدين علماء أجلاء يدفعون عنه تأويل الجاهلين وتحريف الغالين وانتحال المبطلين، وشُبه الهالكين. وبالنظر إلى مصدر الشبهات التي تثار في العالم الإسلامي يمكننا الكشف عن مصدرين، هم الأعداء الكفار من الخارج، وبعض منتسبي الإسلام من الداخل. ومن المعلوم أن أعداء الإسلام من اليوم الأول للدعوة الإسلامية التي قام بها نبينا الكريم، إلى هذا اليوم، كان دأبهم التشكيك في القرآن والسُنَّة ونبي الأمة، فهم لا ينالون ثقة الجماهير الإسلامية أبدًا، ولا يُسمع صدى لمزاعمهم ونعاقهم؛ لأن المسلم بطبعه يخشى من آراء الآخر، ويتعامل معها بحذر وريبة سيما ما كان متعلقًا منها بالديانة.

إلا أنّ هناك قوم من بنى جلدتنا؛ الذين يتكلمون بألسنتنا ويشربون ماءنا ويتنفسون هواءنا، ويطعنون في ديننا وشريعتنا ونبينا، الذين يهرفون بما لا يعرفون، فهؤلاء هم الخطر الداهم لديار المسلمين، وإن لم نقف حائلًا بينهم وبين ما يبغون وينشرون قد يزيغ فريق من المسلمين بسبب فسادهم وإفسادهم في الأرض، مما يعزز أهمية كشف عوارهم الفكري وخبلهم العقلي لعوام المسلمين.

أهمية البحث:

إن الله عزّ وجل أمر عباده بالتوحيد، فأنزل لأجل ذلك الكتب وأرسل الرسل، فكانت على مدى الأيام القرآن والسنة جنباً إلى جنب في هداية الإنسان، إلا أن أعداء الإسلام قد حرصوا

على إطفاء نور الإسلام بكل ما يملكون من قوة وسلكوا في سبيل ذلك مسالك شتى، فمنذ أن أشرقت أنواره هرع أعداؤه يسعون لإطفاء نوره، واضطهاد أتباعه، والتضييق عليهم، فلما رأوا نوره يملأ الآفاق، وآيسوا من القضاء عليه بالقوة، دسوا له الدسائس ومكروا به الليل والنهار، فراحوا يصوبون سهامهم جاهدين إلى الطعن في الإسلام، وكانت تختلف الأساليب والأدوات من يوم لآخر، وبذلك تظهر أهمية البحث إذ يجمع شبه القرآنيين حول حجية السنة النبوية الشريفة، ثم يفندها وينقدها مما يمنحه القوة والجدّة والأصالة، ويمكن تلخيص أهمية البحث بالنقاط الآتية:

- يساهم البحث في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول السنة، ويكشف عن زيف الشُبهات التي يُروج لها.

- يعزز البحث من حجية السنة النبوية ويقدم الأدلة والبراهين على صحتها وثبوتها.

- يوفر البحث للباحثين والدارسين الأدوات اللازمة لمواجهة الشُبهات والدفاع عن السنة النبوية.

- يعزز هذا البحث النظرة النقدية عند الباحثين عموماً، والعاملين في حقل علوم الإسلامية خصوصاً.

- يساهم البحث في حماية العقيدة الإسلامية من أي اعتداء أو تشكيك، ويقوي إيمان المسلمين بدينهم.

أهداف البحث:

- التعريف بمعنى الشبهة.

- الاطلاع على الشبه المتعلقة بالسنة النبوية الشريفة، التي يثروها الحاقدون أمام أبناء المسلمين وغيرهم.

- الرد على تلك الشبه المثارة، وتحقيق اليقين في قلوب المسلمين بحجية السنة وخاصة عند مَنْ أصابه شيء في قلبه من أبناء المسلمين.

منهج البحث:

سوف أتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي، في جمع الشبهات الواردة حول حجيّة السنة النبويّة الشريفة، ومن ثم المنهج التحليلي والتصويري في التعرف على قوام تلك الشبهات، ومن ثم أعتمد على المنهج النقدي في كشف عرى تلك الشبهات، وقد راعيت في بحثي الأمور التالية:

١- قسمت البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.
٢- أفردّت لكل شبهة مبحثاً مستقلاً.
٣- أبدأ بذكر الشبهة المثارة ثم أقوم بالرد عليها.
٤- عزوت الآيات القرآنية إلى السور مع ذكر رقم الآية.
٥- قمت بتخريج الأحاديث الواردة والحكم عليها، من الكتب المعتمدة.
٦- حرصت على الرجوع إلى المصادر الأصلية مباشرة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.

هيكل البحث:

يتألف البحث من المقدمة، والتمهيد: التعريف بالشبهة، والمبحث الأول: شبهة وجود التعارض بين السنة النبوية والعقل، والمبحث الثاني: شبهة حجية الخبر الواحد، والمبحث الثالث: شبهة تدوين السنة، والمبحث الرابع: شبهة السنة ليست وحياً، والخاتمة.

التمهيد
التعريف بالشبهة

أولاً: المعنى اللغوي:

تدور معاني الشبهة في اللغة على الإشكال، والالتباس، والتخليط، والتسوية، وعدم الجزم بحكم الشيء.

ولذا جاء في لسان العرب: "وشَبّه الشيء؛ إذا أشكل عليه. وشبَّه؛ إذا ساوى بين شيء وشيء .. والمشتبهات من الأمور؛ المشكلات. وتقول: شبَّهتَ عليَّ يا فلان؛ إذا خلّط عليك"(١).

وفي المعجم الوسيط: "الشبهة الالتباس، وفي الشرع: ما التبس أمره أحلال هو أم حرام، وحق هو أم باطل"(٢).

وفي التعريفات: "الشبهة هو ما لم يُتيقن كونه حراماً أو حلالاً"(٣).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

يمكن أن تعرف الشّبهة بأنّها "الشّكوك التي توقع في اشتباه الحقِّ بالباطل، فيتولّد عنها الحيرة والرّيبة"(٤).

والمقصود بالشبه في هذا الفصل؛ المسائلُ التي يوردها بعض النّصارى في الخدمات التفاعليّة للشّبكة، مما يكون فيه لبسٌ للحقِّ بالباطل، فلا يكون الحقُّ صافياً متميزاً.

وهو عملٌ لامَ اللهُ تعالى أسلافَهم عليه حين قال: {يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [آل عمران: ٧١].

قال ابن سعدي رحمه الله في تفسيرها: "فوبخهم -أي المولى سدد خطاكم- على لَبس الحق بالباطل وعلى كتمان الحق، لأنهم بهذين الأمرين يُضلون من انتسب إليهم، فإنَّ العلماء إذا لبَّسوا الحق بالباطل فلم يميزوا بينهما، بل أبقوا الأمر مبهماً، وكتموا الحق الذي

(١) لسان العرب، ابن منظور ٤/ ٢١٩٠.

(٢) المعجم الوسيط، ص٤٧١.

(٣) التعريفات، الجرجاني، ص١١٦.

(٤) مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين، ابن القيم ٣/ ٥٠٨.

يجب عليهم إظهاره، ترتب على ذلك من خفاء الحق وظهور الباطل ما ترتب، ولم يهتد العوامُّ الذين يريدون الحق لمعرفته حتى يؤثروه"[1].

وفي فتح القدير: "ولَبْسُ الحق بالباطل: خَلْطُهُ بما يعتمدونه من التَّحريف»[2].

وقد بيّن الله تعالى أنّ هذا المسلك هو صنيع الذين في قلوبهم زيغ، فهم يعمدون إلى الملتبس في ظاهره، ويتركون الواضح الجليَّ، فتنةً للنّاس عن الهدى. قال تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ} [آل عمران: ٧].

ولابن كثير رحمه الله كلام قيم في التعليق على هذه الآية؛ حيث يقول: "يخبر تعالى أنّ في القرآن آياتٍ محكماتٍ هنّ أُمّ الكتاب، أي بيناتٍ واضحاتِ الدلالة، لا التباسَ فيها على أحد من النّاس ومنه آياتٌ أُخَرُ فيها اشتباهٌ في الدلالة على كثير من النّاس أو بعضهم، فمن ردَّ ما اشتَبه عليه إلى الواضح منه، وحكّم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن عكس انعكس"[3].

فالشبهة فيها معنى الالتباس والإشكال والتشكيك والاختلاط، فالذين يثيرون الشبهات حول السنة النبوية أو نصوص بعينها هدفهم تشكيك الناس فيها وإبعادهم عنها، ومن ثم هدم الدين، ولكن أنى لهم ذلك فالله سبحانه وتعالى حافظٌ لدينه بأن قيض له علماء يدافعون عنه ويزيلون الإشكال والالتباس.

(١) تفسير ابن سعدي، ص١٣٤.
(٢) فتح القدير، الشوكاني، ص٢٩٣.
(٣) تفسير ابن كثير ٢/ ٦.

المبحث الأول
شبهة وجود التعارض بين السنة النبوية والعقل

المطلب الأول: عرض الشبهة:

مما يروج منكرو السنة ادعاؤهم أن السنة ورد فيها أحاديث كثيرة تخالف العقل، وهدفهم إحداث ثلمة في صرح السنة، تضاف إلى ما قدموه من شبهات، معتقدين أن هذه الشبهات يقوى بعضها بعضاً، وأنها لابد من إحداث الهدف المقصود في النهاية إذا أمكن لهذه الشبهات أن تترسب في أذهان الناس، أو فإنها ستحدث إرباكاً عندهم يزعزع إيمان العامة في السنة، ويزيل عنها ثواب القداسة الذي ألبسها إياه القائمون على شئون التقديس كما يحلو لبعضهم أن يقول(١).

يزعُم هؤلاء أن في السنة أحاديث كثيرة تخالِف العقل، والدين الإسلامي مبنيٌّ على العقل، ولا يمكن أن يكون شيء في الدين يُخالِف العقل، فما يقبله العقل فهو من الدين، وما يرفضه العقل فليس من الدين، واستدلوا على ذلك ببعض الأحاديث التي ظنّوا حسَب عقولهم أنها تُخالف العقل، منها حديث رضاع الكبير(٢).

المطلب الثاني: تفنيد الشبهة ونقضها:

نريد أولاً أن نلفت نظر القراء إلى أن المقصود بهذه الشبهة هو إنكار السنة النبوية الظاهرة، وتكذيب المعجزات المادية، التي أجراها الله على يد رسوله الكريم بالإضافة إلى المعجزة المعنوية الخالدة، وهي القرآن الكريم، وبداية سنسوق موضع الشبهة التي يدعو لها أصحابها:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: « جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ (وَهُوَ حَلِيفُهُ)، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَرْضِعِيهِ. قَالَتْ: وَكَيْفَ أُرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ

(١) شبهات حول حجية السنة النبوية والرد عليها، أسماء إبراهيم صديق عبد السميع، ص٦٧٠. المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في مصادر الدين، أنس سليمان المصري، ص ٨١، الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري عيسى، ص ٥٥ وما بعدها.

(٢) سأقتصر هنا بمثال واحد؛ يُكتفى به للتمثيل، ونحصل من خلال الوصول للمقصود بإذن الله.

صلى الله عليه وسلم، وَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ»[1].

وقد طعنوا في هذا الحديث، وقالوا: هذا الحديث لا يقبَله عقل، كيف يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - امرأة أن تُرضِع رجلاً كبيرًا؟ والجواب عن هذا الحديث من وجهين:

أولاً: هذا الحديث حالة فرديَّة خاصة، لم ولن تتكرَّر ولا يجوز تَكرارها أو الاعتماد عليها، فهذا الحديث خاص بسالم وسهلة زوجة أبي حذيفة - رضي الله عنهم - لذلك لم يَقُل به أحد من الصحابة، ولم يعمل به أحد من المسلمين باستثناء السيدة عائشة؛ فإنها رأت جواز استخدام هذه الرُّخصة لمن كان في مِثل حالة سالم وسهلة، وقد ردَّ عليها أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنهن - قبل هؤلاء المُدَّعين.

ثانيًا: إذا عرفنا سبب ورود الحديث، زال الإشكال إن شاء الله تعالى، فنقول:

هذا الحديث كان حلاًّ لمشكلة - طرأ حكم شرعي وهذه المشكلة قائمة - ولم يكن ثَمَّة حَلٌّ لها غير ذلك؛ المشكلة هي أن العرب كانت عندهم عادة التبني، ولم تكن تُمثِّل لهم مشكلة، حتى النبي - صلى الله عليه وسلم - نفسه تبنّى زيدَ بن حارثة، وكان من ذلك أن أبا حذيفة تبنَّى طفلاً اسمه سالم، وظل يُنسَب إليه حتى كبِر في السن وهو يعيش مع أبي حذيفة في بيته، ويدخل عليه ويعيش معه ومع زوجته سهلة، ويعتبرها سالم أمًّا له، فيدخل عليها في أي وقت شاء ويتعامل معها على أنها أمه، ولم تكن تُمثِّل مشكلة لأبي حذيفة، وفجأة ينزل الأمر من الله تعالى بتحريم التبني، وأن هؤلاء الأولاد ليسوا أبناء لكم، وإنما هم إخوانكم، وبالتالي فليس له الحق أن يدخل على زوجته أو يختلي بها، فأصبح عند سالم ومُتبنِّيه أبي حذيفة وزوجته سهلة مشكلة، ماذا يفعل مع سالم؟ هل يَطرُده من البيت بعد كل هذه السنوات؟ وأين سيعيش سالم؟ وفي نفس الوقت كيف يتركه يدخل على زوجته، وقد نزل تحريم ذلك؟ فذهبت سهلة لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ليجد لها حلاًّ لهذه المشكلة الصعبة، فأخبرها النبي - صلى الله عليه وسلم - بهذا الحل الفريد، وهي أن تُرضِعه فيصير ابنًا شرعيًّا لها من الرضاع، هذه حالة خاصة لن تتكرَّر؛ لأن مَن تبنَّى أحدًا بعد تحريم التبني فقد ارتكب إثمًا عظيمًا، فلا يَصِح أن يُقدَّم له هذا الحل؛ لأن وقته قد انتهى[2].

---

(١) مسلم: (٢/ ١٠٧٦) (١٧) كتاب الرضاع (٧) باب رضاعة الكبير - رقم (٢٦).

(٢) الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل المرتب على أبواب الفقه، أبو أحمد محمد عبد الله الأعظمي المعروف بـ «الضياء»، ٣٦٣/٦.

وفي هذا السياق يجدر الإشارة بما جاء في (الشبهات الثلاثون): "الممنوع عقلاً نوعان:

الأول: ما له سبب أو عِلة يتوقَّف عليها وجوده؛ فإن العقل يمنع وقوعه إذا لم يَسبِقه سببه أو عِلته، مثل الارتواء بدون شرب، والشِّبع بدون غذاء، وهكذا.

الثاني: ما ليس له سبب أو عِلَّة يتوقَّف وجوده عليها، وهذا يمنعه العقل منعًا مؤبَّدًا، ولا يحدث في المنع خلل أبدًا، وهذا ما يُسمَّى بالبداءة العقلية، أو الضرورات العقلية، مِثل تَقدُّم الوالد على ابنه في الوجود الزمني، وهكذا.

وبناءً على ما تَقدَّم، نقول بكل جزم وإصرار: إن الحديث النبوي لم يَرِد فيه مثال واحد يُخالِف حكم العقل في النوع الثاني، ومَن يدَّعي هذا فعليه الدليل، ونتحدَّى مُنكري السنة مجتمعين ومتفرِّقين أن يجدوا في السنة ما يدل على هذه المخالَفة؛ لأنه مستحيل، والمستحيل لا تتعلَّق به إرادة ولا قدرة؛ فهو - كاسمه - مستحيل أبدًا.

أما النوع الأول - وهو تَخلُّف السبب أو العِلَّة مع وجود المسبّب - فإن السنة تتفوَّق فيه على العقل ولا يكون إلا على سبيل المعجزة لنبي، أو الكرامة لولي، أو الاستدراج لشقي.

وما جعل الله هذه المعجزات الخارقة لكلِّ مألوف عقلي أو علمي إلا ليقهر بها غرورَ العقل وغُرور العلم، وإلا فماذا يملِك العقل من نَجاة إبراهيم - عليه السلام - من النار التي أضرَمها له أولياء الشيطان، ثم أَلقَوه فيها فلم تَمَسَّه بسوء قط»[1].

(١) الشبهات الثلاثون، عبد العظيم المطعني، ص ١٥٠.

المبحث الثاني
شبهة منع الأخذ بخبر الآحاد

المطلب الأول: عرض الشبهة:

هذه الشبهة موضوعة للتعامل مع السنة للتشكيك فيها، ومحوها كلية. فهم يؤمنون بما تواتر من الأحاديث لفظًا ومعنى، وهو عدد قليل من الأحاديث؛ كحديث: « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1] أو الأحاديث المتواترة معنى، كأحاديث رؤية الله تعالى، وأحاديث المسح على الخفين، وأحاديث عذاب القبر ونعيم القبر في السنَّة، وإما لوجوده في الاثنين جميعًا. لكنهم لا يؤمنون بأحاديث الآحاد، وذلك لأنهم يرون أنها لا تفيد إلا ظنا غير غالب[2].

فيردون أمثال هذه الأحاديث ولا يحتجون بها أصلا، أو يحتجون بها في الفروع دون الأصول.

أما شبهتهم في رد حجية حديث الآحاد فهم يقولون: إن الراوي يخطئ ويصيب، وإن الراوي قد يكون عدلا فيما يظهر؛ وهو كذاب أو منافق في باطن أمره، ومنهم من يعتبر أن أحاديث الآحاد ليس لها درو في التشريع، لأنها أحاديث رواها أفراد (آحاد) وأحاديث الآحاد لا يجوز العمل بها، لأنها لا تفيد اليقين، أما غير الآحاد من الأحاديث فهو نادر الوجود في السنة. فماذا بقى لنا - بعد ذلك - من الأحاديث النبوية تتخذه مصدراً تشريعياً ثانياً بعد القرآن؟ لا شيء يبقى منها!

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، برقم: (١٢٩١)، (١/٦٤٤).

(٢) المدخل إلى السنة النبوية، عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، ص٣٦٦. الحداثة وموقفها من السنة، للحارث فخري عيسى، ص٦٦، السنة ومكانتها في التشريع، لمصطفى بن حسني السباعي، ص٣٢، القرآنيون، نشأهم - عقائدهم – أدلتهم، لعلي محمد زينو، ص ١١٠. خبر الواحد وحجيته، ددو الشنقيطي، ص ١٣. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، للدكتور عماد السيد الشربيني، ص ١٢٠.

أَجمع أهل العلم على وجب العمل بخبر الواحد، وأن مَنْ ثَبَتَ عنده حديثُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم لا يحل له أن لعلة من العلل ولو ثبت ذلك بطريق الآحاد[1].

المطلب الثاني: تفنيد الشبهة ونقضها:

فهذه المسألة محل إجماع بين العلماء، حتى جاء المعتزلة والخوارج فخرقوا الإجماع، وخالفوا المعهود وزعموا أنهم بهذا يصونون الشريعة ويحفظون الملة. قال السرخسي رَحِمَهُ اللهُ: "وَقَالَ بَعْضُ مَنْ لَمْ يُعْتَدَّ بِقَوْلِهِ: خَبَرُ الوَاحِدِ لاَ يَكُونُ حُجَّةً فِي الدِّينِ أَصْلاً".[2] إشارة إلى الجُبَّائِي من المعتزلة، والخوارج الذين طعنوا في السُنَّةِ النبوية. **مستدلين بعدة أدلة منها:**

الدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قالوا: العمل في أحكامنا على ما ثبت قطعاً، وهو القرآن وخبر المتواتر، وما لم نجده فيهما بنيناه على الأصل في العقل.

الجواب على ذلك: يوجد في الأحكام ما لا يعرف بالعقل ولا بالعمل على ما كان في الأصل، كالدية على العاقلة، فإن المتحمل للدية في الأصل هو القاتل لا عاقلته.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: قالوا: النبي صلى الله عليه وسلم لم يشهد على عقوده أقل من اثنين، فدل ذلك على أن خبر الواحد غير مقبول.

والجواب عن ذلك: أنه صلى الله عليه وسلم لم يشهد على عقوده النساء والعبيد، ولم يدل ذلك على امتناع قبول خبرهم.

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ: قالوا: لا يقبل قول من ادعى أنه نبي إلا بحجة توجب العلم، ولو كان خبر الواحد حجة توجب العلم لوجب تصديق كل من ادعى النبوة.

والجواب عن ذلك: أنه إنما لم يقبل قوله؛ لأنه لا دليل معه على وجوب قبول قوله والعمل به، وليس كذلك خبر الواحد في الأحكام، فإن عليه دليلاً يوجب قبول قوله والعمل به.

الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: قالوا: لما لم يجز تقليد العالِم للعالِم؛ لأنه لا يقطع بصحته، كذلك لا يجب الرجوع إلى خبر الواحد.

الجواب عن ذلك: أنه إنما لم يقلده؛ لأن معه آلة يتوصل بها إلى الحكم، فلم يرجع إليه فيه، وليس كذلك الخبر؛ لأن المخبر ليس معه من آلة الحكم ما مع المخبر، فلهذا قبل قوله

(١) - التمهيد، لابن عبد البر(١/ ٢).

(٢) - أصول الفقه للسرخسي (١ / ٣٢١)

فيه ولا يمنع هذا أن يقلد العامي العالِم، فإنه جائز؛ لأنه ليس معه آلة يقع له العلم بها.

الدَّلِيلُ الْخَامِسُ: قالوا: لا يقبل الخبر حتى ينقله اثنان، ولما لم تقبل الشهادة إلا من اثنين، كذلك الخبر، يجب أن يكون مثله.

الجواب عن ذلك: أن الشهادة قد تقبل من واحد في رؤية الهلال، وفي شهادة القابلة، وعلى أن هذا موجب أن لا يقبل الخبر فيما يوجب الحد إلا من أربعة، كما لا يقبل في الزنا أقل من أربعة.

وعلى أن الشهادة مؤكدة بما لم يؤكد به الخبر، وهو أنها لا تسمع حتى يبحث عن حال الشهود، ويقبل الخبر ممن ظاهره العدالة، من غير بحث عنه[1].

ولا شك أن جميع ما احتجوا به لا يثبت بحال، وكلها أدلة قد تولى العلماء الرد عليها، فوجب الأخذ بخبر الآحاد، والعمل به، **للأدلة التالية:**

الدَّلِيلُ الأَوَّلُ: قال اللهُ تعالى: {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ}.(التوبة: ١٢٢).

وجه الاستدلال من الآية: أن الطائفة تطلق على الواحد فما فوق.

الدليل الثاني: عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ».[2]

وجه الاستدلال: في هذا الحديث دليل على وجوب الأخذ بخبر الواحد، وأنه يفيد العلم والعمل معًا؛ لأنه ً أمر بحفظ كلامه وتبليغه للناس، ولو لم يجب العمل بخبر الواحد لَا يَأْمُرُ مَنْ يُؤَدِّي عَنْهُ، لا سيما والحديث عن الفرد الواحد «امْرَأً سَمِعَ» ، ولو كانت الحجة لا تقوم إلا بجمع كثير لقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَضَّرَ اللَّهُ جماعة سَمِعوا مِنَّا.. الخ فدل ذلك على وجوب تصديق الواحد فيما أخبر به والعمل بما ثبت عنه وأن خبره يفيد العلم اليقيني.

الدليل الثالث: عن أنس رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَنَزَلَتْ: {قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [البقرة: ١٤٤] فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ

(١) العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، ٨٧٦/٣.

(٢) - رواه الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، (برقم: ٢٦٥٦)، (٣٣/٥)، قال عنه: حديث حسن.

الْفَجْرِ، وَقَدْ صَلَّوْا رَكْعَةً، فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ».[1]

ففي هذه الأحاديث دليل قاطع على وجوب العمل بخبر الواحد وأنه يفيد العلم، وإلا لما تحول المسلمون وهم في الصلاة، ولو لم يفد العلم ما تركوا ما هم عليه من استقبال القلبة الأولى الثابتة عندهم ثبوتًا يقينيًا، وَقَبُولُهُم لخبر الواحد دليل على حجيته وأن يفيد العلم والعمل معًا، ولا يحتاجون معه إلى ما يعضدد خبره، أو إلى عدد يبلغ حد التواتر إذا غلب على ظنهم صدقه.

هذا هو موقف الأمة من صدر الإسلام إلى يوم الناس هذا، يعملون بالحديث النبوي (الصحيح) ولم يفرقوا بين حديث رواه واحد أو اثنان أو ثلاثة وحديث رواه أربعون، فما أبعد منكري السنة عن الحق في كل شبهاتهم التي يثيرونها لإبطال سنة نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم قاتلهم الله أنى يؤفكون.

(١) رواه مسلم- كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، بَابُ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ مِنَ الْقُدْسِ إِلَى الْكَعْبَةِ، حديث رقم: ٥٢٧، (٦٦/٢).

المبحث الثالث
تأَخُّر تدوين السنة

المطلب الأول: عرض الشبهة:

يعتمد منكرو السنة على شبهة تأخر تدوين السنة بشكل كبير؛ لتحقيق أهدافهم في التقليل من شأن السنة المطهرة. فهم يزعمون أن الصحابة لم يروا للسنة أهمية؛ إذ لو كانت كذلك، لقاموا بتدوينها في حياتهم، كما فعلوا مع القرآن الكريم. ويستدلون على ذلك بأن تدوين السنة لم يبدأ إلا بعد مائتي سنة من الهجرة، على يد علماء كالبخاري ومسلم.

وبناءً على ذلك، يتساءلون: إذا كانت السنة ضرورية للدين، فلماذا أهملها الصحابة؟ ولماذا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتدوينها؟ وتجد هذه الشبهة صداها في كتابات بعض الزنادقة المعاصرين الذين يسعون لتقويض أركان الدين الإسلامي وتشكيك المسلمين في ثوابت عقيدتهم(١).

وأول مَنْ أثار هذه الشبهة هم المستشرقون ومنهم « جولد تسيهر «، لتُعاد إثارة هاته الشبهة من طرف بعض الكتاب العرب المتأثرين بالفكر الحداثي والمنبهرين بكتابات المستشرقين. ومن الحداثيين العرب الذين أثاروا هذه الشبهة نجد محمود أبو رية(٢)، والذي كان من أشد المتأثرين بأفكار المستشرقين فيما كتبوه بشأن السنة النبوية، وكان أسلوبه صادما لمشاعر المسلمين، وهذا لأن كتاباته تحاملت كثيرا وتجرأ فيها على السنة النبوية المطهرة، فأنقص من قيمتها وقلل من حجيتها وكذّب تاريخها ونقد رجالها(٣).

ومن بين الاتهامات التي وجهها الأستاذ أبو رية حول تأخر تدوين السنة، قوله في كتابه «أضواء على السنة النبوية» تعليقا على قصة جمع الصحابة للقرآن، حيث يقول: "مما يلفت النظر البعيد، ويستدعي العقل الرشيد، أن عمر لما راعه تهافت الصحابة في حرب اليمامة

---

(١) الشبهات الثلاثون، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، ص٣٨.

(٢) محمود أبو رية: كاتب مصري، ولد في محافظة الدقهلية بمصر يوم ١٥ ديسمبر ١٨٨٩، له تطاولات كبيرة على السنة النبوية، ألف عدة كتب في الطعن في السنة النبوية، منها: «أضواء على السنة المحمدية» و «أبو هريرة شيخ المضيرة» و»قصة الحديث المحمدي، توفي يوم ١١ديسمبر ١٩٧٠ بالجيزة.

(٣) يوسف عبد اللاوي، فصول من تاريخ السنة وحجيتها ورد الشبهات عنها، ص٥٠.

تهافت الفراش في النار، فزع إلى أبي بكر لكي يسارع إلى جمع القرآن وكتابته، لم يقل عنهم أنهم حملة الحديث بل قال إنهم حملة القرآن، ولم يطلب جمع الحديث وكتابته عندما فزع إلى أبي بكر، بل جعل همه في جمع القرآن وحده وكتابته، ولم يقف الأمر عند ذلك فحسب بل إننا نجدهم وهم يجمعون القرآن ويكتبونه – وكان ذلك على عين الصحابة جميعا- قد اقترح واحد منهم أن يجمعوا الحديث ويكتبونه، بل انحصرت عنايتهم جميعا في جمع القرآن فحسب، وفي ذلك أقوى الأدلة وأصدق البراهين على أنهم لم يكونوا يعنون بأمر جمع الحديث، ولا أن يكون لهم فيه كتاب محفوظ يبقى على وجه الدهر كالقرآن الكريم"[1].

المطلب الثاني: تفنيد الشبهة ونقضها:

تزعم الشبهة أن عصر الصحابة قد خلت تمامًا من تدوين السنة النبوية، ويتم الاستدلال على ذلك بزعم أن الصحابة لم يروا أهمية لتدوينها. إلا أن هذا الزعم يتعارض مع الأدلة التاريخية الواضحة.

فقد ثبت تاريخيًا أن هناك بعض الأحاديث النبوية قد دونت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، كما أن هناك العديد من الوثائق التي تدل على اهتمام الصحابة بتدوين بعض جوانب السنة. من أمثلة ذلك: الكتب والرسائل التي بعثها النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحكام والعمال، والصحف التي جمع فيها بعض الصحابة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن صور العناية النبوية بالسنة: أن النبي ﷺ كان يشجع بعض أصحابه الذين اعتنوا بأحاديثه كما في :

- قصة سؤال أبي هريرة النبي ﷺ: لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ»[2]. وهذه لفتة تشجيعية مؤيدة.

- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أُرِيدُ حِفْظَهُ، فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ، وَقَالُوا: أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ، وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ عَنِ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ

(١) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، ص١٩٨.
(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، (٢٦٧/١)، برقم: (٣٣).

صلى الله عليه وسلم، فَأَوْمَأَ بِإِصْبَعِهِ إِلَى فِيهِ، فَقَالَ: اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»(١).

- عن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ»(٢).

وبالتالي، فإن القول بأن عصر الصحابة قد خلت تمامًا من تدوين السنة هو قول مبالغ فيه وغير دقيق. صحيح أن التدوين الواسع لم يبدأ إلا في القرن الثاني الهجري، إلا أن ذلك لا ينفي وجود بعض الجهود المبكرة لتدوين السنة في عهد النبي والصحابة، وممن عُرفُوا بكتابة الحديث في صدر الإسلام الأول عبد الله بن عباس، وسعيد بن جبير، وابن هشام وغيرهم. أما استدلالهم بقصة اليمامة، فإنه يرد عليهم: إن الحكمة كانت تقتضي في ذلك الوقت المسارعة إلى جمع القرآن في مصحف واحد، خشية أن يضيع منه شيء بموت جمهور القراء، أما الأحاديث فلم تكن الحاجة ماسة إلى جمعها لأن المعول فيها المعنى لا اللفظ، وأنهم نهوا عن كتابتها حتى لا تختلط بالقرآن(٣).

ويمكن تفسير قلة تدوين السنة النبوية في العصر النبوي والقرن الهجري الأول بعدة أسباب رئيسية:

الاعتماد على الذاكرة في حفظ السنة: إذ كان الصحابة والتابعون يحفظون السنة النبوية عن ظهر قلب، فلم يشعروا بالحاجة الملحة لتدوينها، خاصة وأنهم كانوا على تواصل مباشر مع النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابة الذين عاصروه.

نقاء السنة: كانت السنة النبوية في بدايتها صافية نقية، ولم تتخلل إليها الأحاديث الضعيفة والموضوعة، مما قلل من الحاجة إلى تدوينها بشكل رسمي.

التركيز على القرآن: كان التركيز في بداية الإسلام منصبًا على حفظ القرآن وتدوينه، مما قد يكون قد أثر على اهتمام الصحابة بتدوين السنة.

---

(١) سنن أبي داوود، كتاب العلم، باب كتابة العلم، (٣/٣٥٦)، صححه الألباني في «الصحيحة» (١٥٣٢).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب العلم والعظة، (١/٢٧٧)، برقم: (٣٩).

(٣) دفاع عن السنة محمد أبو شهبة، ص٢٢٣-٢٢٤. الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ص٥٩-٦٠.

هذه الأسباب مجتمعة توضح لماذا لم يكن هناك اهتمام كبير بتدوين السنة النبوية في العصور الأولى للإسلام. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني عدم وجود أي تدوين للسنة في تلك الفترة، بل إن هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى وجود بعض الجهود الفردية لتدوين الأحاديث النبوية.

و يزعم منكرو السنة أن تدوين الحديث النبوي لم يبدأ إلا في القرن الثالث الهجري، وذلك بهدف التقليل من شأن السنة والتشكيك في صحتها. إلا أن هذا الزعم مردود، فالحقيقة التاريخية تؤكد أن حركة تدوين السنة قد بدأت في مطلع القرن الثاني الهجري، أي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

أدرك عمر بن عبد العزيز أهمية جمع وتدوين السنة النبوية خشية ضياعها أو اختلاطها بأحاديث مكذوبة. لذا، فقد وجه رسائل إلى العلماء في مختلف الأمصار الإسلامية يطلب منهم جمع كل ما لديهم من أحاديث نبوية، وأحاديث الصحابة، وسنن السلف الصالح.

وقد روى الإمام مالك في موطئه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن حزم يأمره بجمع كل ما يعثر عليه من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث الصحابة. وبعد هذه التوجيهات الرسمية، بدأت حركة تدوين السنة في الانتشار، وازداد الاهتمام بجمع الأحاديث وتصنيفها.

إن هذا الإجراء من الخليفة عمر بن عبد العزيز كان له الأثر البالغ في حفظ السنة النبوية ونقلها للأجيال القادمة.

فقد شجع العلماء على التفرغ لجمع الأحاديث وتوثيقها، مما أدى إلى ظهور العديد من المجاميع والمسانيد التي تضمنت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة.

ومع بداية القرن الثاني للهجرة، شهد علم الحديث تطوراً ملحوظاً واهتماماً واسعاً من قبل العلماء. فقد نشطوا في جمع الأحاديث النبوية وتدوينها، مع الحرص على التثبت من صحتها ودراسة سلاسل الرواة، وقد أدت هذه الجهود إلى ظهور العديد من المجاميع والمسانيد التي تضمنت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين. ومع ذلك، كانت هذه المجاميع في بدايتها تجمع بين أحاديث النبي وأقوال الصحابة والتابعين[1].

(١) دفاع عن السنة، محمد أبو شهبة، ص٢٢٣-٢٢٤.

وفي القرن الثالث الهجري، شهد علم الحديث تطوراً نوعياً آخر، حيث تم التركيز على تدوين الأحاديث النبوية بشكل منفصل عن أقوال الصحابة والتابعين. كما ظهرت منهجيات جديدة في نقد الأحاديث وتصنيفها، مثل الجرح والتعديل والتهذيب. وقد أسفرت هذه الجهود عن ظهور الكتب الستة التي تعتبر من أهم مصادر الحديث الصحيح.

استمر العلماء على مر العصور في دراسة الحديث النبوية وتطوير علومه، حتى بلغت هذه العلوم أوجها في القرن السابع الهجري. وقد تمكن العلماء من خلال هذه الجهود الحثيثة من تطهير السنة النبوية من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وحفظها للأمة الإسلامية عبر الأجيال.

نتج عن الجهود الحثيثة التي بذلها العلماء في جمع وتدوين السنة النبوية العديد من الثمار الطيبة، والتي كان لها الأثر البالغ في حفظ هذا التراث العظيم ونقله للأجيال القادمة. من أبرز هذه الثمار:

انتشار حركة تدوين السنة: استجابة لدعوة الخليفة عمر بن عبد العزيز، انطلق العلماء في مختلف أرجاء العالم الإسلامي لجمع وتدوين الأحاديث النبوية، مما أدى إلى ظهور العديد من المجاميع والمسانيد. من أشهر هؤلاء العلماء: الإمام مالك، وابن جريح، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وغيرهم الكثير.

تخصص في علوم الحديث: مع مرور الوقت، تطور علم الحديث وتخصص فيه العديد من العلماء الذين عملوا على تصنيف الأحاديث وتوثيقها ونقدها.

إن القول بأن السنة لم تدون إلا في القرن الثالث هو ادعاء باطل لا يستند إلى أي دليل تاريخي أو منطقي. فالتدوين عملية تدريجية، وقد مرت السنة بنفس المراحل التي مرت بها العلوم والمعارف الأخرى. ومن الواضح أن منكرو السنة يحاولون تشويه صورة السنة النبوية بدوافع غير علمية[1].

ينقض ذلك كله: معرفة آلية توثيق السنة بعد وفاة النبي ﷺ، والاطلاع التفصيلي على طريقة رواتها في التحمل والأداء، وفهم قواعد المحدثين بشكل جيد، ومعرفة صور العناية المبكرة بالسنة.

(١) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء عن السنة من الزلل والتضليل والمجازفة،عبد الرحمن بن يحي المعلمي، ص٥٩-٦٠.

المبحث الرابع
شبهة السنة ليست وحياً

المطلب الأول: عرض الشبهة:

في هذه الشبهة، يسعى منكرو السنة إلى التقليل من شأنها وتجريدها من خصائصها الدينية العميقة. يرون أن السنة ليست سوى أقوال للنبي صلى الله عليه وسلم، ويعتبرون أن هذه الأقوال لا تحمل أي إلزام للأمة الإسلامية.

كما يوجهون انتقاداتهم إلى الحديث الشريف القائل: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»، حيث يستندون في طعنهم هذا إلى الأحاديث التي تحذر من كتابة أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام. ويقولون إنه لو كانت السنة من عند الله، لكان من الضروري أن يأمر النبي بكتابتها مثلما تم الأمر بكتابة القرآن.

يذهب بعضهم إلى القول: إذا كانت السنة وحياً من الله، فلماذا لم يقم النبي بتدوينها وكتابتها بنفسه، حتى جاء البخاري ومسلم في القرن الثالث الهجري ليقوموا بمهمة كان ينبغي أن يقوم بها النبي في حياته.

علاوة على ذلك، يقومون بتحريف معنى الآية الكريمة: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم: ٣، ٤]. حيث يستند أنصار السنة إلى هذه الآية للدلالة على أن السنة التي ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم هي من عند الله. لكنهم يدّعون أن الاستناد إلى هذه الآية غير مُبرر، إذ يرون أن الضمير "هو" لا يعود إلى النبي، بل يعود حصراً إلى الكتاب المنزل، أي القرآن.

" إن ما كان يقوم به النبي صلى الله عليه وسلم، هو وحي كله، لقوله تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} والاستناد إلى هذه الآية الكريمة لا مسوغ له هنا، فالضمير «هو» لا يعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يعود بوضوح - وحصرا - إلى الكتاب المنزل"[1].

(١) الكتاب والقرآن، محمد شحرور، دار الأهالي بدمشق، ٥٤٥.

هذا هو ملخص ما يطرحه منكرو السنة في محاولاتهم لتفريغ السنة من محتواها الديني، رغم أنها تعتبر جزءاً أساسياً من الرسالة بعد القرآن. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، يلجأ هؤلاء إلى تبريرات واهية، ويتجرؤون على إهدار قيمة النصوص التي تعترض طريقهم وتؤكد على أهمية السنة كمصدر للتشريع والتوجيه في حياة المسلمين.

المطلب الثاني: تفنيد الشبهة ونقضها:

قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: « أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ[1]»، أي أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لم ينطق بها القرآن[2].

إن الأمة المسلمة مجمعة سلفاً وخلفاً وإلى أن تقوم الساعة على أن السنة النبوية المطهرة وحي من قبل الله - تعالى - على رسوله - صلى الله عليه وسلم -، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا ينطق عن الهوى، وإجماع الأمة المسلمة على ذلك ليس صادراً عن فراغ أو عن هوى، ولكنه الحق الذي لا يعارضه إلا غويٌّ مبين ..

والأدلة على أن السنة وحي من الله - تعالى - على نبيه - صلى الله عليه وسلم - كثيرة وعديدة منها:

أولاً: إخبار الله - تعالى - بذلك في نصوص قاطعة في آيات بينات من القرآن المجيد الذي ينتسب إليه هؤلاء .. من ذلك قوله - عز وجل - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم:٣-٤]. ومن ذلك قوله - عز وجل - عن نبيه - صلى الله عليه وسلم - : {وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ، تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ،وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ،لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ،ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ،فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ} [الحاقة:٤٤-٤٧].

فهذه الآيات ليس فيها إخبار بأن الرسول لا ينطق إلا بالوحي فقط، بل فيها إخبار بأنه - صلى الله عليه وسلم - لو افترى على الله - تعالى - شيئاً لم يوحه الله إليه لقتله الله وقضى عليه..

(١) أبو داود، كتاب السنة، باب لزوم السنة (٤٦٠٤).

(٢) جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد، عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، (٧٦/٢).

وحيث إن الله - تعالى - لم يأخذ من رسوله باليمين، ولم يقطع منه الوتين، أي لم يقض عليه، فإن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ما نطق إلا بما أوحاه الله - تعالى - إليه.

ثانياً : النصوص القاطعة من كتاب الله المجيد التي يأمر الله - عز وجل - فيها المؤمنين باتباع الرسول - صلى الله عليه وسلم - في كل ما يأخذ وما يدع، وما يأمر وما ينهى، من ذلك قول الله - تبارك وتعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ} [الحشر:٧].

ثالثاً : ترتيب الله - تعالى - الإيمان على طاعة رسوله - صلى الله عليه وسلم - والرضا بحكمه، والتسليم لأمره ونهيه في كل ما يراه ويحكم به، وذلك في قول الله - عز وجل - {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}.

رابعاً : إجماع الأئمة كلها على أن السنة وحي من قبل الله - عز وجل - إلى رسوله - صلى الله عليه وسلم - وبخاصة صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم أجمعين - حيث كانوا في حياته الشريفة يحفظون أقواله - صلى الله عليه وسلم - ويتذاكرونها فيما بينهم(١).

وفي النهاية إن محاولات التقليل من شأن السنة النبوية ليست وليدة العصر، بل هي امتداد لجهود أعداء الإسلام منذ القدم. فمنذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم، والمشركون والمنافقون يحاربون الإسلام بكل الوسائل، ومنها التشكيك في السنة النبوية. ولكن بفضل الله تعالى، وبفضل علماء الأمة، تمكن المسلمون من دحض هذه الشبهات وحفظ السنة النبوية نقية صافية.

(١) فصول من تاريخ السنة وحجيتها ورد الشبهات عنها، يوسف عبد اللاوي،ص٥٠.

الخاتمة

١- لقد تبين بوضوح وبراهين قاطعة زيف وبطلان جميع الشبهات التي أثيرت حول السنة النبوية. فقد تم دحض هذه الشبهات من خلال تحليل منطقي دقيق، ومقارنتها بالنصوص القرآنية والسنة الصحيحة، وكشف تناقضاتها مع الواقع التاريخي.

٢- إن من يثيرون الشبهات حول السنة ليسوا طلاب حق ولا باحثين عن الحقيقة، بل هم مدفوعون بأجندات خفية، ويسعون إلى زعزعة ثقة المسلمين بدينهم. فمنهم من يتأثر بأفكار غربية معادية للإسلام، ومنهم من يسعى إلى تبرير انحرافاته عن الشريعة، ومنهم من يستخدم هذه الشبهات كأداة للتكسب السياسي.

٣- إن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي تفصيل وتوضيح لما جاء في القرآن. ولا يمكن فهم الدين الإسلامي فهماً صحيحاً إلا بالرجوع إلى السنة النبوية، فهي التي تبين لنا كيفية تطبيق الأحكام الشرعية في شؤون حياتنا اليومية.

٤- لقد أجمع العلماء المسلمين على أن السنة النبوية هي حجة شرعية، وأنها جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي. ولا يمكن لأي مسلم أن ينكر حجية السنة إلا إذا كان جاحداً أو معاندًا.

٥- إن الشبهة التي تدعي عدم حجية الأحاديث باطلة تمامًا. فالعلم الحديث أثبت أن طرق نقل الحديث وتوثيقه هي طرق علمية دقيقة، وأن الأحاديث الصحيحة التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم هي موثوقة تمامًا.

ختامًا: إن السنة النبوية هي نور يهدي إلى الصراط المستقيم، وهي حصن حصين يحمي المسلمين من الضلال والانحراف. علينا جميعًا أن ندافع عنها ونحافظ عليها، وأن ننشرها بين الناس.

فهرس المصادر والمراجع

- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ-١٩٩٣ م.

- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء عن السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحي المعلمي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٦ م.

- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- تفسير ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، المحقق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

- تفسير السعدي (تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان)، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي محمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

- الجامع الكامل في الحديث الصحيح الشامل المرتب على أبواب الفقه، أبو أحمد محمد عبد الله الأعظمي المعروف بـ «الضياء»، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، ٣٦٣/٦.

- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

- جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد، عبد الفتاح بن محمد مصيلحي، دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع - المنصورة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٤٣ هـ - ٢٠٢٢ م.

- الحداثة وموقفها من السنة، للحارث فخري عيسى، الدار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠١٣م.
- خبر الواحد وحجيته، ددو الشنقيطي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ.
- دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٩ م.
- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، للدكتور عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ، ص ١٢٠.
- السنة ومكانتها في التشريع، لمصطفى بن حسني السباعي، المكتب الإسلامي بيروت، ط٣، ١٤١٢هـ.
- السنن، أبو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ٢٠٠٩م.
- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت ١٤٢٩هـ)، مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ص٣٨.
- شبهات حول حجية السنة النبوية والرد عليها، أسماء إبراهيم صديق عبد السميع، القاهرة، جملة قطاع أصول الدين، العدد العشرون، ص٦٧٠. المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في مصادر الدين، أنس سليمان المصري، مؤتمر الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، دراسات في علوم الشريعة والقانون، قسم الحديث، العدد:١، ٢٠١٥م.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، المطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١هـ.
- صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار طيبة، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط ٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

- القرآنيون، نشأهم - عقائدهم – أدلتهم، لعلي محمد زينو، دار القبس ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ.

- الكتاب والقرآن، محمد شحرور، دار الأهالي بدمشق، ط ١، (د.ت).

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية، المحقق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ.

- المدخل إلى السنة النبوية، عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط ١، ٢٠١٦م.

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، القاهرة، د.ط، د.ت.

- فصول من تاريخ السنة وحجيتها ورد الشبهات عنها، يوسف عبد اللاوي، دار توكل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦م.

- Usul Al-Sarkhasi, Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Sahl Shams Al-A'imma Al-Sarkhasi (d. 483 AH), Dar Al-Ma'rifah, Beirut, 1st Edition, 1414 AH-1993 CE.

- Al-Anwar Al-Kashifah Lima Fi Kitab Adwa' An Al-Sunnah Min Al-Zalal Wa Al-Tadleel Wa Al-Mujazafah, Abdul Rahman bin Yahya Al-Muallimi, Alam Al-Kutub, Beirut, 1st Edition, 1986 CE.

- Al-Ta'rifat, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (d. 816 AH), Edited by a team of scholars under the supervision of the publisher, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st Edition, 1403 AH-1983 CE.

- Tafsir Ibn Kathir (Tafsir Al-Quran Al-Azim), Abu Al-Fida Ismail bin Umar bin Kathir Al-Qurashi Al-Basri, later Al-Dimashqi, Edited by Muhammad Hussain Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st Edition, 1419 AH.

- Tafsir Al-Sa'di (Tayseer Al-Kareem Al-Rahman Fi Tafsir Kalam Al-Mannan), Abdul Rahman bin Nasir Al-Sa'di, Edited by Abdul Rahman bin Mualla Al-Luhayq, Al-Risalah Foundation, Beirut, 1st Edition, 1422 AH-2001 CE.

- Al-Tamhid Lima Fi Al-Muwatta Min Al-Ma'ani Wa Al-Asanid, Abu Umar Yusuf bin Abdullah Ibn Abd Al-Barr Al-Qurtubi, Edited by Mustafa bin Ahmad Al-Alawi and Muhammad Abd Al-Kabeer Al-Bakri, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Morocco, 1387 AH.

- Al-Jami' Al-Kamil Fi Al-Hadith Al-Sahih Al-Shamil Al-Murattab Ala Abwab Al-Fiqh, Abu Ahmad Muhammad Abdullah Al-A'zami, known as "Al-Diya", Dar Al-Salam Publishing and Distribution, Riyadh - Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition, 1437 AH - 2016 CE, Vol. 6/363.

- Al-Jami' Al-Kabir (Sunan Al-Tirmidhi), Abu Isa Muhammad bin Isa Al-Tirmidhi (d. 279 AH), Edited, authenticated, and commented on by Bashar Awad Ma'ruf, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1st Edition, 1996 CE.

- Jami' Al-Masa'il Wa Al-Qawa'id Fi Ilm Al-Usul Wa Al-Maqasid, Abdul Fattah bin Muhammad Masilhi, Dar Al-Lu'lu'a Publishing and Distribution, Mansoura, Egypt, 1st Edition, 1443 AH - 2022 CE.

- Al-Hadathah Wa Mawqifuha Min Al-Sunnah, Al-Harith Fakhri Isa, Al-Dar Al-Salam, Cairo, 1st Edition, 2013 CE.

- Khabar Al-Wahid Wa Hujjiyatuh, Dadu Al-Shanqiti, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia, 1st Edition, 1422 AH.

- Defending the Sunnah and Refuting the Doubts of Orientalists and Contemporary Writers, Muhammad bin Muhammad bin Sawaylim Abu Shahbah (d. 1403 AH), Maktabat Al-Sunnah, 1st Edition, 1989 CE.

- The Prophetic Sunnah in the Writings of Islam's Opponents: Discussing and Refuting Them, Dr. Imad Al-Sayyid Al-Sharbini, Dar Al-Yaqeen, Egypt, 1st

Edition, 1423 AH, p. 120.

- **Al-Sunnah Wa Makanatuha Fi Al-Tashri'**, Mustafa bin Husni Al-Siba'i, Islamic Bureau, Beirut, 3rd Edition, 1412 AH.

- **Sunan Abu Dawood**, Sulayman bin Al-Ash'ath Al-Sijistani Al-Azdi (d. 275 AH), Edited by Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Al-Maktaba Al-Asriya, Beirut, Undated Edition, 2009 CE.

- **The Thirty Doubts Raised to Deny the Prophetic Sunnah: Presentation, Refutation, and Criticism**, Abdul Azim Ibrahim Muhammad Al-Mut'ani (d. 1429 AH), Wahba Library, 1st Edition, 1420 AH - 1999 CE, p. 38.

- **Shubuhat Hawl Hujjiyat Al-Sunnah Wa Al-Radd Alayha**, Asmaa Ibrahim Sadiq Abdul Samee', Cairo, Journal of Usul Al-Din Sector, Issue 20, p. 670. **Intellectual and Doctrinal Approaches of Modernists to Criticize the Sources of Religion**, Anas Suleiman Al-Masri, University of Jordan Conference, Deanship of Scientific Research, Studies in Sharia Sciences and Law, Department of Hadith, Issue 1, 2015 CE.

- **Sahih Al-Bukhari**, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah bin Bardizbah Al-Bukhari Al-Ju'fi, Edited by a team of scholars, Sultanate Edition, Al-Amiriya Press, Bulaq, Egypt, 1311 AH.

- **Sahih Muslim**, Al-Musnad Al-Sahih Al-Mukhtasar Min Al-Sunan Bin Naql Al-Adl An Al-Adl Ila Rasul Allah ﷺ, by Abu Al-Husayn Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri Al-Nisaburi, Dar Tayba, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, 1st Edition, 1427 AH-2006 CE.

- **Al-'Uddah Fi Usul Al-Fiqh**, Judge Abu Ya'la Muhammad bin Al-Husayn bin Muhammad bin Khalaf Ibn Al-Farra (d. 458 AH), Edited by Dr. Ahmad bin Ali bin Sir Al-Mubaraki, Associate Professor at the College of Sharia in Riyadh, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 2nd Edition, 1410 AH-1990 CE.

- **Fath Al-Qadeer**, Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani

Al-Yemeni, Dar Ibn Kathir, Dar Al-Kalam Al-Tayyib, Damascus, Beirut, 1st Edition, 1414 AH.

- **The Qur'aniyoon: Their Origins, Beliefs, and Arguments**, Ali Muhammad Zino, Dar Al-Qabas, Damascus, 1st Edition, 1432 AH.

- **Al-Kitab Wa Al-Quran**, Muhammad Shahrour, Dar Al-Ahali, Damascus, 1st Edition, No Date.

- **Lisan Al-Arab**, Muhammad bin Makram bin Ali, Abu Al-Fadl, Jamal Al-Din Ibn Manzur Al-Ansari Al-Ruwaifi'i Al-Afriki, Dar Sader, Beirut, 3rd Edition, 1414 AH.

- **Madarij Al-Salikin Bayna Manazil Iyyaka Na'budu Wa Iyyaka Nasta'een**, Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Saad Shams Al-Din Ibn Qayyim Al-Jawziyyah, Edited by Muhammad Al-Mu'tasim Billah Al-Baghdadi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 3rd Edition, 1416 AH.

- **Al-Madkhal Ila Al-Sunnah Al-Nabawiyyah**, Abdul Mahdi Abdul Qadir Abdul Hadi, Maktabat Al-Iman, Cairo, 1st Edition, 2016 CE.

- **Al-Mu'jam Al-Wasit**, Academy of the Arabic Language in Cairo, Ibrahim Mustafa, Ahmad Al-Zayyat, Hamid Abdul Qadir, Muhammad Al-Najjar, Dar Al-Da'wah, Cairo, Undated Edition.

- **Chapters on the History of the Sunnah, Its Authority, and Responses to Doubts About It**, **Yusuf Abdul Lawi**, Dar Tawakkul for Publishing and Distribution, 1st Edition, 2016 CE.